

أضواء البيان

@ 284 رجزاً من السماء بسبب فسقهم وذلك في قوله تعالى : { وَلَمَّا جَاءَتْهُمُ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا هَذَا وَالْقُرْآنَ إِنَّ أَهْلَهُمَا كَانُوا طَالِمِينَ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًا قَالُوا نَحْنُ أَهْلَامُ بِيَمَن فِيهَا } ، وقوله : { وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجِيوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أُمَّرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ إِنَّا مُنْزِلُونَ عَلَى أَهْلِ هَذَا الْقُرْآنِ رَجْزاً مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ } وقوله : { إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنْجِيوهُمْ أَجْمَعِينَ } بين في هذه الآية الكريمة أنه استثنى آل لوط من ذلك العذاب النازل بقومه وأوضح هذا المعنى في آيات أخر كما تقدم في هود في قوله : { قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أُمَّرَأَتَكَ } وقوله في العنكبوت : { وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجِيوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أُمَّرَأَتَكَ } وقوله : { فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ } وقوله : { فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ إِلَّا عَجُوزاً فِي الْغَابِرِينَ } وقوله : { فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ قَدَّرْنَا هَا مِنْ الْغَابِرِينَ } إلى غير ذلك من الآيات . وما ذكر في هذه الآية الكريمة من استثناء امرأته من أهله الناجين في قوله : { إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ قَدَّرْنَا } إِنَّا نَزَّاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ } ، أوضحه في هذه الآيات التي ذكرنا آنفاً ونحوها من الآيات ، وبين في الذاريات أنه أنجى من كان في قوم لوط من المؤمنين وأنهم لم يكن فيهم من المسلمين إلا بيت واحد وهم آل لوط وذلك في قوله { فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدُوا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ } . .

تنبيه .

في هذه الآية الكريمة دليل واضح لما حققه علماء الأصول من جواز الاستثناء من الاستثناء لأنه تعالى استثنى آل لوط من إهلاك المجرمين بقوله : { إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنْجِيوهُمْ أَجْمَعِينَ } ثم استثنى من هذا الاستثناء امرأة لوط بقوله : { إِلَّا أُمَّرَأَتَهُ قَدَّرْنَا } إِنَّا نَزَّاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ } وبهذا تعلم أن قول ابن مالك في الخلاصة : * وحكمها في القصد حكم الأول * .

ليس صحيحاً على إطلاقه . وأوضح مسألة تعدد الاستثناء بأقسامها صاحب مراقبي